

إشكالية تحرير سعر الصرف في الجزائر

بليمان سعاد*

Résume :

Le libre échange entre les nations ou la naissance d'une économie de marché sans frontières, a permis aux pays développés de mieux accroître, et partager d'énormes profits en terme de revenus économiques et financières par le biais de la libéralisation du système monétaire.

Notre article se propose d'étudier :

- 1 - les principes et les concepts fondamentaux sur lesquelles s'est basé la politique de taux de change dans l'économie de marché.
- 2 - dans ce cadre nous analysons les périodes de libéralisation de dinars comme phases nécessaire pour l'intégration de l'économie algérienne dans l'économie mondiale.

المقدمة :

بعد انهيار نظام بريتن وودز في بداية السبعينات، ظهرت الحاجة إلى نظام اقتصادي ونقدي جديد يضمن الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال إثراء التبادلات والاستثمارات الدولية بين الدول، وبالتالي يضمن التصحيح المستمر للسيولة واختلال موازين المدفوعات، ويعطي الثقة في العملات الدولية بصفة خاصة.

* طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

وعلى هذا الأساس، انتشرت موجة التحرير الاقتصادي والنقدي والمتمثلة في: حرية التجارة، حرية انتقال رؤوس الأموال، تحرير أسواق الصرف.. الخ. وبمعنى أدق فسح المجال لآليات السوق لكي تعمل طبقا لقانون العرض والطلب. وقد تبنت معظم الدول الصناعية الكبرى نظام عائم لسعر الصرف. فقد أصبحت هذه القضايا مع مرور الوقت مخرجا أساسيا لتحسين الأداء الاقتصادي.

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم، أخذت الجزائر قفزة سريعة في التحول إلى اقتصاد السوق، وعليه فإن البحث عن نمط اندماجها في إطار العولمة الاقتصادية بات أمرا مهما وملحا لتدعيم نمو الاقتصاد الوطني، ومن ثمة انطلقنا في طرح السؤال التالي:

- هل تحرير سعر الصرف الدينار الجزائري في المرحلة الحالية يعد خطوة أساسية لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي؟ أم أن ذلك يستدعي تحويلا شاملا لنمط تسيير الاقتصاد الوطني ككل لمسايرة هذا الهدف؟.

ومن هنا ينقسم بحثنا إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: يتعلق بأسس ومفاهيم سياسة سعر الصرف المنبثقة عن العولمة الاقتصادية

المحور الثاني: تحرير الدينار الجزائري

المحور الأول: أسس ومفاهيم سياسة سعر الصرف المنبثقة عن العولمة الاقتصادية

أصبحت سياسة سعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسات الاقتصادية الأخرى في ظل العولمة الاقتصادية، ولم تعد مجرد وسيلة حمائية بين الدول، خاصة بعد أن سمحت اتفاقيات جامايكا (1976) بتنظيم العلاقات الدولية وفق قواعد محددة لإدارة نظام التعويم الحر، وعلى هذا الأساس أصبح هناك اعتراف رسمي بوجود نظام نقدي دولي جديد يعتمد على مفاهيم وأسس جديدة. ولقد تعاظمت أهمية سياسة سعر الصرف بسبب تزايد الانفتاح الاقتصادي، وزيادة التعامل مع العالم الخارجي. وعليه فقد أصبح بإمكان السلطات النقدية العمل على استقرار سعر الصرف من خلال:

أولاً: التحكم في أسعار الفائدة على المدى القصير:

في ظل اقتصاد السوق، تكون هناك حرية دخول وخروج رؤوس الأموال القصيرة الأجل، والتي يبحث من خلالها المستثمرون الدوليون عن أفضل عائد لهم، ومن ثم يكون المستثمرون بحاجة إلى اللجوء إلى أسواق الصرف من أجل طلب وعرض العملات المختلفة والتي تسمح لهم بتحقيق أكبر ربح. وعليه، فإن تحديد سعر الصرف في هذه الحالة يخضع لقانون العرض والطلب في السوق، شأنه شأن التبادل الحر لأسعار الأصول الأخرى. ولفهم طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات أسعار الفائدة، يمكننا استعراض نظرية تعادل أسعار الفائدة انطلاقاً من المثال التالي⁽¹⁾:

إذا كان لدينا مستثمر أمريكي، يبحث عن أفضل عائد له من خلال المقارنة بين العائد الذي يمكن أن يحصل عليه في بلده الأصلي وبين العائد

الذي يمكن أن يحصل عليه في البلد الأجنبي، فهو يحتاج في هذه الحالة إلى معلومتين أساسيتين هما:

- معدل الفائدة للعملة الأجنبية، وهنا نعني سعر الفائدة الحقيقي والذي يشغل اهتمام المستثمرين الدوليين.
- سعر الصرف الاستباقي الذي يسمح لنا بمقارنة العائد الذي يتم جنيه بالعملة الأجنبية ويتم تحويله بالعملة المحلية عند أجل الاستحقاق، وبين العائد المحلي.

(أ) إذا أراد هذا المستثمر أن يستثمر في أذون خزانة الولايات المتحدة بمعدل فائدة محلي "id"، سيحصل خلال سنة على عائد بالدولار المستثمر كالتالي:

$$R_{us} = 1 + id \longrightarrow (1)$$

(ب) أما إذا اختار أن يستثمر في أذون خزانة بريطانية uk والتي تمنح معدلات فائدة مشجعة أكثر، فإنها تكون بالجنيه الإسترليني وبمعدل فائدة "if"، ويصبح العائد المحصل عليه كالتالي:

$$R_{uk} = 1 + if \longrightarrow (2)$$

وبما أنه أمريكي، فإن عائدته مقدراً بالدولار، وبالتالي يمكن أن يخشى تدهور قيمة الجنيه الإسترليني بالنسبة للدولار الذي هو عملته المفضلة، ففي هذه الحالة يقوم بعملية تحكيم مغطاة بالصرف. وبعد المقارنة بين العائدين من خلال معدلات الفائدة ومعدل أسعار الصرف الاستباقية عند أجل الاستحقاق ينتج لنا في النهاية التحكيم (الموازنة) الذي هو عبارة عن المساواة بين معدلات العوائد (التي تم إيداعها بالعملة الوطنية وبالعملة الأجنبية).

تكون نتيجة التحكيم لصالح العملة البريطانية، في حالة ما إذا كان:

$$R_{uk} > R_{us}$$

وعلى أساس أن:

$$\Delta i = R_{uk} - R_{us} = \frac{F}{S}(1 + if) - (i + id)$$

$\downarrow$
المردودية
في بريطانيا

$\downarrow$
المردودية
في الـ U.K

حيث أن :

id: سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة واحدة، if: سعر الفائدة في بريطانيا لسنة واحدة.

S: سعر الصرف العاجل، f: سعر الصرف الأجل لمدة سنة (وهو سعر صرف مستقبلي يعتمد على معلومات حالية).

مع أن الفرق في الفائدة المغطاة تكون حسب ثلاث احتمالات⁽²⁾:

$\Delta i > 0$: هنا يكون التحكيم مُخرجا: نسبة الفرق المعطى يكون في صالح بريطانيا.

$\Delta i < 0$: هنا يكون التحكيم مدخلا: نسبة الفرق في الفائدة يكون لصالح الـ U.K.

$\Delta i = 0$: انعدام الفرق في التوظيف المعطى في العمليتين، وإذا اعتبرنا العلاقة، وأهملنا ربح وخسارة سعر الصرف على الفوائد، فإننا نحصل على:

$$\Delta i = \frac{F-S}{S} - id + if + \frac{F-S}{S} if$$

ومنه:

$$\frac{F - S}{S} = id - if$$

نضع:

$$\frac{F - S}{S} = F$$

ومنه يصبح لدينا :

$$S = id - if$$

أي نسبة الفرق في سعر الصرف تساوي نسبة الفرق في سعر الفائدة. من هنا يمكننا القول أن التوازن في سوق الصرف يحدث عند مستوى معدل الصرف الذي يعطى لنا نفس العائد عند استثمار الأموال بالعملة المحلية أو عند إيداع هذه الأموال بالعملة الأجنبية. إلا أنه في الواقع نجد أن التحكم لا يمكنه أن يتحقق لعدة أسباب من بينها : تكاليف المعاملات، المخاطر السياسية، الرسوم المختلفة التي تفرض على العوائد الناجمة على هذا الاستثمار.

ثانيا: التحكم في التضخم على المدى الطويل

إن فكرة البحث عن استقرار وتوازن سعر الصرف جاء تزامنا مع قاعدة العملة الورقية وما رافقها من تضخم مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد تم توضيح الأفكار الاقتصادية الجديدة في عدة نظريات من بينها: نظرية تعادل القدرة الشرائية؛ التي قدمت لنا تعريفا لسعر الصرف التوازني، حيث اعتبرته السعر الذي يضمن تعادل القدرة الشرائية للعمليتين في دولتهما. وهذا ما يفسر وجود علاقة بين سعر الصرف ومؤشر الأسعار في دولتي

العملتين. وقد تم التطرق إلى هذه العلاقة من خلال إبراز الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القدرة الشرائية PPA*، فمن خلال هذه المقاربة، يصبح سعر السلعة موحدًا بين الدولتين، وهذا بالاستناد إلى قانون السعر الواحد، إلا أن وجود سلع غير قابلة للتبادل يكفي لإضعاف أساس قانون السعر الواحد، إلا أنه يمكن تحديد سعر الصرف التوازني من خلال تساوي التغير في سعر الصرف، مقارنة بفترة الأساس مع معدل التغير في النسبة بين مستوى الأسعار. وعليه يمكن تفسير سعر الصرف بين دولتين من خلال تطور أسعارهما أي معدل التضخم، وهذا ما يعرف بالصيغة النسبية لنظرية تعادل القدرة الشرائية PPA. فرغم مرونة هذه الصيغة إلا أنه من الصعب اختيار فترة الأساس المناسبة. وعليه يجب البحث عن أساس آخر لتعادل القدرة الشرائية.

بشكل عام تم تصور سعر صرف تعادل القدرة الشرائية من منظور النظرية الكمية للنقود، رغم عدم خلوها من الانتقادات، إلا أنها اعتبرت أكثر ملائمة من قانون السعر الواحد. فالتغيرات الناتجة عن عرض الكتلة النقدية المحلية مقارنة بالكتلة النقدية في الخارج قد تفسر سعر الصرف على المدى الطويل. وهذا حسب العلاقة التالية⁽³⁾:

$$\frac{dS}{S} = \frac{dM}{M} - \frac{dM^*}{M^*}$$

من هذا المنطلق نستخلص الفكرة الأساسية، والتي مفادها أن كل عامل من العوامل التي تم ذكرها تؤثر على توازن سعر الصرف في مرحلة زمنية معينة، فتوازن سعر الصرف على المدى القصير يتأثر بالفروقات بين

* Parité du pouvoir d'achat.

أسعار الفائدة وهذا في ظل حرية دخول وخروج رؤوس الأموال، بينما توازنه على المدى الطويل تؤثر فيه أساسيات الاقتصاد الكلي "les fondamentaux macro-économiques".

إن البحث عن سعر الصرف التوازني، هو في الواقع البحث عن السعر الذي يسمح بحدوث توازن في ميزان المدفوعات من جهة ويضمن النمو الاقتصادي من جهة أخرى. كما أن قياس سعر الصرف التوازني يكتسي أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي:

- يعتقد بعض المحللين الاقتصاديين أن حساب سعر الصرف التوازني يسمح بالتنبؤ بسعر الصرف المستقبلي.

- أما البعض الآخر من المفكرين الاقتصاديين فيرون أن الأسعار في سوق الصرف يمكنها أن تبعد عن سعر الصرف التوازني، وهذا حتى على المدى الطويل. وعليه أصبح قياس سعر الصرف التعادلي (التوازني) من شأنه أن يساهم في تصحيح انحرافات أسعار الصرف (إن كان تدهورا أو تحسنا مفرطا في سعر الصرف) على المدى الطويل.

وعلى ضوء ما تم ذكره، يساعد سعر الصرف التوازني في الحد من اضطرابات سعر الصرف التي تؤثر على التبادل الدولي بشكل سلبي. ومنه البحث عن استقرار سعر الصرف وهذا دوما مع فكرة الاندماج بين الأسواق.

إلا أن استقرار سعر الصرف لا يمكن أن يحدث إلا بوجود قواعد ضرورية لفعالية سوق الصرف تساعد على جذب المستثمرين الأجانب، وبالتالي تشجيع الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي وتجلى في:

1 - الالتزام: لأن البنك في حالة تراجع عن التسعيرة التي تم إعلانها، قد يفقد مكانته وتسحب منه الثقة والمصداقية، وبالتالي قد يعرض السوق كله للخطر.

2 - الإفصاح: يتعين أن يحرر السوق، في ظل الوضوح والإعلان عن قائمة الأسعار ووضعها في مكان واضح، وفي متناول جميع المتعاملين، وفق احترام مبادئ السوق وحرية الصرف.

المحور الثاني: تحرير الدينار الجزائري

عرفت سياسة سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال تطورات متتالية، وهذا منذ انتقالها من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق. من هذا المنظور، سنحاول إبراز اتجاهات سياسة سعر الصرف التي جسدت هذه المراحل ومدى قدرتها على الاستجابة للأهداف الاقتصادية.

أولاً: مرحلة التخطيط المركزي

اعتمدت الجزائر في المرحلة ما بين 1970-1988 التخطيط المركزي، إلا أنها فشلت في تحقيق طموحات التنمية الاقتصادية، وقد برزت عدة نقائص في كل المستويات، ويظهر هذا جلياً في عدم ملائمة وانسجام السياسة الاقتصادية مع الواقع الاقتصادي الذي آلت إليه الجزائر بعد تبنيها استراتيجيات التنمية.

وبما أننا بصدد دراسة هذه المرحلة في إطار المستوى الاقتصادي الكلي نستوقفنا عدة محطات تاريخية، منها :

1 - التسيير الإداري لسعر الصرف:

انطلاقاً من سنة 1973، وهو دخول نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت في العالم الرأسمالي، قرّرت الجزائر تثبيت الدينار الجزائري على أساس سلة مرجحة من العملات ابتداء من جانفي 1974. ونشير إلى أن هذه السلة المرجحة من العملات تتكوّن أساساً من عملات الدول التي تدخل معها الجزائر في تبادل تجاري⁽⁴⁾، كما تدخل في عملية تسديد الدين⁽⁵⁾.

وكان الدينار الجزائري في هذه المرحلة غير قابل للتحويل، وكانت مبررات هذا الاختيار تعود إلى:

- أن عدم قابلية التحويل هي وسيلة للدفاع عن السعر التعادلي لسعر الصرف، حيث أن هذا الخيار يسمح بتخصيص أفضل للموارد بالعملية الصعبة والناجمة أساساً من صادرات البترول. وبالتالي يوجه بالدرجة الأولى إلى تلبية الاحتياجات الضرورية للاقتصاد الوطني.

- أن استخدام الموارد من العملة الصعبة كان يتم تحت رقابة البنك المركزي بشكل إداري، فهو يعتبر الآلية المركزية الوحيدة التي تمنح رخصة الاستيراد للتجار المعتمدين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الرقابة المركزية على الصرف قد حققت التوازن الخارجي على المدى الطويل بالموازاة مع تدفق الديون الخارجية نحو الداخل.

ومن هنا يتضح لنا أن انتهاء نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات بما اتسم به من رقابة مركزية على الصرف واحتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة، قد أدى إلى نتيجتين أساسيتين يمكن إبرازهما فيما يلي:

أ) عدم فعالية سياسة سعر الصرف على الصعيد الخارجي:

يبدو أن سياسة سعر الصرف في ظل نظام تسعيرة الدينار الجزائري وربطه بسلة من العملات، مع وجود رقابة صارمة على الصرف سمحت باستقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية، غير أن ملائمة أي نظام للصرف لا يمكن تحليلها على مستوى الاستثمار، إلا من خلال استعدادها للمساهمة في تحقيق الأهداف المتمثلة في :

- خلق مناصب شغل دائمة داخل قطاعات النشاط الصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مداخيل ورفع القوة الشرائية.
- تحقيق اندماج مفيد ضمن التقسيم الدولي للعمل.

والواقع، لقد اقتصرت مساهمة سياسة سعر الصرف في الجزائر على حماية القدرة الشرائية للمستهلك المبالغ فيها، من خلال تسعيرة الدينار ونظام الأسعار الداخلية للمواد المعتبرة أساسية، وعليه فإن تغطية هذه الحاجات كانت مضمونة بأقل تكلفة للدولة، ويبقى ثقل الأسعار راجعا إلى الأسعار الدولية فقط للمنتجات المعنية من دون تداخلها مع تغيرات أسعار العملة الصعبة⁽⁶⁾.

وبالرغم من أن مبدأ ربط العملة الوطنية بسلة من العملات مع قابلية تعديلها، كان يبرر بأنه يدخل ضمن مجهودات التنمية، إلا أن عدم مرونة سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار لم تكن تعكس المعطيات الأساسية للاقتصاد الجزائري. فأهمية الدولار في تسعيرة الدينار وسلوك العملة الأمريكية في أسواق الصرف من جهة، والتضخم القوي نسبيا في الجزائر (ما عدا بداية سنوات الثمانينات) من جهة أخرى، أدّى إلى تقييم

مفرط للدينار الجزائري حتى بالمقارنة مع عملات الدول المجاورة والمسعرة هي أيضا بسلة من العملات الأجنبية وهذا ما انجر عنه نتائج هامة من بينها :

- عدم القدرة على المنافسة بالنسبة لمنتجات السلع الوطنية في ظل التحسن المفرط لقيمة الدينار، وبالتالي عدم القدرة على توسيع أسواق الصادرات، خاصة أن المؤسسات ليس لديها قدر كاف من الاستثمارات خارج المحروقات.
- لم يحقق تعديل سعر الصرف توازنا خارجيا للاقتصاد الوطني، بل كان يحدث تحقيقه بفعل نظام الرقابة على الصرف إلى جانب التدفقات الناتجة عن الاستدانة الخارجية.
- أما بالنسبة للجوء المكثف لطلب القروض الخارجية، فإن سببه، يعود إلى أن حصيلة الصادرات لم تكن كافية لتغطية الواردات من السلع والخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية أواسط الثمانينيات من القرن العشرين.

ب) سيولة المفرطة في الاقتصاد الوطني على الصعيد الداخلي:

كان التوجه نحو الاستثمار في مرحلة التخطيط المركزي، من أولويات البرنامج التنموي للاقتصاد الوطني. وعلى هذا الأساس تم تطبيق سياسة نقدية توسعية، من خلال تمويل غير محدود بالقروض متوسط الأجل تمنحها البنوك من أجل تنفيذ الاستثمارات.

يبدو واضحا أن نمط التمويل السائد والذي اعتمدته الجزائر لتحقيق التنمية في هذه الفترة، كان أساسه الإصدار النقدي وهو ما أدى إلى وجود

سيولة مفرطة على مستوى الاقتصاد الوطني، نتيجة عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وقلة مداخيل المؤسسات الاقتصادية وضعف مردوديتها، سواء في قطاع الفلاحة، الصناعة، أو الخدمات، الشيء الذي أدى بها إلى العجز عن تسديد مستحقات الديون. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من وجود سيولة مفرطة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن الضغوط التضخمية لم تظهر بشكل واضح، وهذا بسبب وجود ضغوط تمنع من إحداث ظاهرة التضخم، والمتمثلة في النظام المعمم للإعانات الذي كانت الدولة تدعم من خلاله القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي. وقد أنشئ هذا النظام في بداية السبعينيات من القرن العشرين، وعليه فإن ظاهرة التضخم أخذت منعطفاً آخر، على غرار ارتفاع الأسعار، تجلى في تفشي ظاهرة نقص السلع والخدمات في الأسواق المحلية بدلاً من ارتفاع الأسعار. فعلى الصعيد الداخلي إذن، ارتبط الاقتصاد الجزائري بسياسة نقدية توسعية أدت إلى الإفراط في السيولة، أما على الصعيد الخارجي فقد ارتبط بتدفقات العوائد الناتجة عن ميزان المدفوعات، والذي يتحدد بسعر الصرف الذي لم يكن يتأثر بالوضع الاقتصادي الداخلي.

2 - الظروف الاقتصادية والصدمة البترولية منذ 1986:

كشف انهيار أسعار البترول سنة 1986، وتدهور قيمة سعر الصرف الدولار الأمريكي، عن هشاشة بنية الاقتصاد الجزائري، بحيث أسفرت هذه الصدمة عن آثار سلبية على عوائد المحروقات، فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986 حيث هبط السعر إلى مستوى أقل من النصف بالنسبة لسنة 1982 (والذي قدر بـ 32 دولار

للبرميل⁽⁷⁾ وأثر ذلك على توازن ميزان المدفوعات. وقد انخفضت الواردات من الآلات والمعدات والمواد الوسيطة التي يحتاجها جهاز الإنتاج، الأمر الذي انعكس سلباً على الإنتاج والاستثمار والنمو. وزاد ضعف حصيلة الصادرات من اعتماد الجزائر على القروض الخارجية مما ضاعف من مصاعبها المالية. فبدلاً من أن تكون القروض الخارجية عاملاً مساعداً في تحقيق النمو، أصبحت عامل ضغط نتيجة ارتفاع أعبائها ومضاعفة خدماتها.

يمكن القول أنه إلى غاية 1986، لم يطرأ أي تغيير على الأهداف ووسائل سياسة سعر الصرف التي انتهجتها الجزائر؛ إلا أنه بعد أن تعرضت الجزائر للصدمة البترولية، لم يعد بإمكانها أن تحافظ على سياستها، وعليه باشرت الجزائر بتغيير سياسة سعر الصرف، من خلال إجراء تعديلات مستمرة لسعر صرف الدينار الجزائري بخفض سعر الصرف المغالي فيه وتقريبه من سعر الصرف التوازني. وبدأ تعديل سعر الصرف بتخفيض مستمر غير معلن لقيمة العملة الوطنية إلى تخفيض رسمي.

ثانياً: مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق

نظراً لتدهور الوضعية الاقتصادية في الجزائر، أقرت السلطات إحداث إصلاحات هيكلية، من خلال إعادة تعريف الوسائل المنوطة بالسياسة الاقتصادية، وتوجيهها نحو اقتصاد السوق، ومن ثم أعيد تفعيل وتنشيط كل من السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، حتى تتمكن من امتصاص فائض السيولة من الاقتصاد الوطني، ومحاربة التضخم وتعديل سعر صرف

الدينار الجزائري وجعله يتماشى مع الواقع الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم مسارات الإصلاح الاقتصادي وفق البرامج التنموية التي اعتمدتها السلطات الجزائرية:

1 - برنامج الاستعداد الائتماني:

تم تبني إصلاحات واسعة من طرف الدولة الجزائرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذا من خلال برنامج التثبيت المتمثل في برنامج الاستعداد الائتماني الأول بتاريخ 1989 ثم برنامج الاستعداد الائتماني الثاني بتاريخ 03 جوان 1991.

فبرنامج الاستعداد الائتماني الأول أعطى الأولوية لفعالية السياسة النقدية، قبل هذا الإصلاح المشار إليه، ولم يكن بالإمكان الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك لوجود تداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الوساطة المالية. بينما تميز برنامج الاستعداد الائتماني الثاني الذي اعتمدت عليه السلطات بإدخال إصلاحات اقتصادية عميقة تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق. ويمكننا تقديم أهم نتائج هذه البرامج على مستوى السياسات الاقتصادية.

(أ) السياسة الاقتصادية على الصعيد الخارجي:

كان من شأن برنامج الإصلاح الاقتصادي أن يساعد على تصحيح وتسوية مستوى الأسعار النسبية، كما يسمح بانفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج.

وهكذا فقد كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية تهدف إلى منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية. وتميزت هذه

المرحلة بإنشاء الميزانيات بالعملية الصعبة، وبدأ تطبيق هذا البرنامج سنة 1990⁽⁸⁾، ثم بعد ذلك بادرت السلطات النقدية بإجراء التخفيضات الرسمية الأولية للعملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في سبتمبر عام 1991. وقد قدرت نسبة التخفيض بحوالي 22% حيث انتقل سعر الدينار من 17.8 DZD مقابل 1 دولار سنة 1991 في شهر سبتمبر إلى 22.5 دينار جزائري مقابل 1 دولار، في شهر نوفمبر لنفس السنة. وكان هذا البرنامج يهدف إلى التقليل من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، بالإضافة إلى البحث عن تحقيق قابلية تحويل الدينار لأغراض المعاملات التجارية⁽⁹⁾.

ب) السياسة الاقتصادية على الصعيد الداخلي:

منذ 1989، أعيد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض لسنة 1990، بحيث تحولت السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي كان يعتبر في نفس الوقت مجلس إدارة بنك الجزائر، وقد حددت لها أهداف أساسية منها: امتصاص السيولة المفرطة في الاقتصاد الوطني من جهة، وجعل نمو عرض النقود متماشيا مع أهداف الإنتاج الاقتصادي من جهة أخرى.

قدرت نسب السيولة في الاقتصاد الوطني بـ 91.56 سنة 1988، وقد أصبحت تقدر بـ 49% سنة 1992، وعليه نرى أن نتائج هذه السياسة بدت مقبولة. لكن على الرغم من الإجراءات التي بذلت لتخفيض السيولة المفرطة، إلا أنها لم تستطع التحكم في التضخم.

ويمكن تفسير ظهور هذه الموجة التضخمية بعدة أسباب من بينها: تحرير نظام الأسعار في نطاق سياسات تحرير الاقتصاد المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، بحيث عرف تحرير الأسعار قفزة كبيرة خلال سنة 1991.

2 - برنامج التعديل الهيكلي:

تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وفق الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والبنك العالمي بتاريخ 1994 لمدة سنتين. وسنحاول إبراز أهم ما جاء به هذا البرنامج فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف وأثرها على التوازنات الاقتصادية:

أ) للتخفيض الرسمي المتتالي لقيمة العملة الوطنية:

بعد التخفيض الرسمي الأول لقيمة الدينار الجزائري من قبل السلطات النقدية، والذي لم يسفر عن أي نتائج على مستوى الاقتصاد، شرعت السلطات في تخفيضات متتالية في قيمة الدينار الجزائري في المرحلة الموالية، واعتبرت الجزائر هذا الإجراء كعنصر أساسي لتحسين فعالية نظام الصرف، والتوجه بالدينار نحو قابلية التحويل، والتحرير النسبي للتجارة الخارجية. وجرى مسلسل التخفيض لقيمة الدينار كما يلي:

تخفيض أول في أبريل 1994 حددت نسبته حوالي 40.17% من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي، ثم حدث تخفيض موالى في سبتمبر 1994 وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري في غضون أشهر قليلة فقدت العملة الوطنية حوالي 70% من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي. فقد كان عام 1994 هو البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة، وكان لقابلية تحويل الدينار أثر

محسوس على تثبيت وتحديد سعر الصرف حسب العرض والطلب. كما تم إصلاح نظام الصرف من أجل إحداث مرونة لسعر الصرف حتى يستجيب بشكل سريع وأفضل للتبادل التجاري، وعليه تم نقل ربط الدينار بسلة من العملات المرجعية إلى نظام صرف عائم موجه. وفي إطار نظام الصرف العائم الموجه، كان التغيير تدريجياً، حيث بدأ بتحديد الدينار عبر جلسات التثبيت، وبعدها تم إنشاء سوق ما بين البنوك في جانفي 1996.

كما تم بالتوازي إلغاء القيود على الأسعار، حيث ازداد متوسط المعدل السنوي للتضخم بنسبة 30% سنة 1995⁽¹⁰⁾.

ولكن هل تحقق الانسجام بين السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي بفعل تعديل سعر الصرف الدينار الجزائري؟

لمعرفة مدى ذلك يمكننا تتبع تطورات التضخم حسب المرحلتين التاليتين:

- مرحلة (1) : 1994-1995 والتي اتسمت بارتفاع التضخم؛
 - مرحلة (2) : 1996-1998 التي اتسمت بانخفاض تدريجي.
- إن ارتفاع معدل التضخم ما بين 1994-1995 يبدو واضحاً في الشكل الموالي، ويعود السبب إلى العوامل الرئيسية والتي ذكرناها سابقاً من انخفاض قيمة سعر العملة سنة 1994 مع تحرير الأسعار الداخلية.

الشكل



المصدر : بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص.207.

إلا أن انخفاض التضخم بدأ منذ سنة 1996، وبالتالي اتضح مسار السياسة النقدية ونجاحها في كبح التضخم، بفضل الجهود المبذولة من أجل تصحيح الأسعار النسبية والتي اتبعت بنظام صرف عائِم موجه. وعليه بعد التخفيض المعتبر لقيمة الدينار الجزائري في هذه المرحلة، تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي بشكل نسبي من 1996 إلى 1998. وهو شيء مشجع للمتعاملين الاقتصاديين للإقبال على تحويل أموالهم والاستثمار على المدى المتوسط والطويل.

ثالثاً: قدرة البرنامج على الاستمرار في تحقيق التوازنات النقدية والمالية الداخلية والخارجية

بعد أن عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، نسعى إلى معرفة مدى قدرة السلطات النقدية على تحقيق استقرار سعر الصرف والتخفيض من التضخم، باعتبارهما الشرطان الأساسيان لاستقرار الاقتصاد الكلي.

فبعد أن غيرت الجزائر نظام الصرف الثابت واتجهت نحو سوق الصرف ما بين البنوك في نهاية سنة 1995، أصبحت القيمة الخارجية للدينار تحدد وفق آلية السوق، أي حسب العرض والطلب. واستناداً إلى المادة رقم (2) من القانون رقم 95-08 المتعلق بسوق الصرف، أصبح البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة التي يسمح لها بالتدخل في سوق الصرف.

وبقوة القانون رقم 95-07 في المادة (6)، والمتعلق بمراقبة الصرف، فإن البنك المركزي أصبح أيضاً الهيئة الوحيدة التي تقوم بجمع الموارد بالعملة الصعبة الناتجة عن تصدير المحروقات والتي تمثل 95% من مجموع إجمالي إيرادات الصادرات. وبهذه الطريقة أصبح البنك المركزي يمثل المصدر الأساسي لعرض العملة الصعبة في سوق الصرف، وبالتالي أصبح بإمكانه التأثير على سعر الدينار لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

وهكذا أصبح دعم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي من طرف البنك المركزي، يجرى في إطار مرونة سعر الصرف، واستقرار احتياطي الصرف والحيلولة دون ارتفاع التضخم.

ولتوضيح أكثر، نشير إلى أن استقرار سعر صرف الدينار يحكمه عاملان أساسيان:

- العامل الأول يتعلق بمستوى احتياطي الصرف الذي يسمح بتدعيم سعر الصرف واستقراره بسبب تحسن أسعار البترول منذ السداسي الثاني لسنة 1999، وكل هذا أثر بشكل كبير وسريع على الوضع التوازني لسوق الصرف، بالإضافة إلى ذلك فقد سجل في السنوات 2006، 2007، 2008 و 2009 فائضا في احتياطي الصرف، وقد سمحت هذه الوضعية للاقتصاد الوطني بأن يكون بمنأى عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

- أما العامل الثاني فيتجلى في ملائمة السياسة النقدية التي تعمل في إطار النظام العائم الموجه والتي تشكل شرطا ضروريا لاستقرار سعر الصرف. تشير معطيات بنك الجزائر إلى أن متوسط سعر الدولار في الثلاثي الأول لسنة 2009 قدر بـ 72,1941 دينار جزائري بينما قدر اليورو بـ 94,1691 دينار جزائري، وبالمقابل بلغت أعلى قيمة لمعدل التضخم نسبة 4,5 % لسنة 2009، ورغم ذلك كان هناك استقرار في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بسبب الوضعية المالية المريحة التي تصدت للصدمات الخارجية لاسيما التضخم المستورد.

نشير إلى أنه منذ سنة 1990، ومع الشروع في مسار تأسيس اقتصاد السوق بالجزائر، تم طرح مسألة أخطار الصرف مع الدخول المتزايد للمتعاملين الخواص. ويبدو أن الجزائر ما زالت تتجاهل هذه الإجراءات، سواء على مستوى المؤسسات أو البنوك العاملة في سوق الصرف⁽¹¹⁾ وعليه لا يمكن أن يستمر استقرار سعر صرف الدينار بكل شفافية دون تنشيط سوق الصرف المشتركة بين البنوك في السوق الفوري والأجل.

خلاصة:

يظهر نتائج برنامج التصحيح الهيكلي بوضوح على مستوى سياسة سعر الصرف، فقد بلغ خفض قيمة العملة الوطنية أعلى معدل له منذ 1991، وكانت الأهداف المعلنة لسياسة خفض قيمة العملة الوطنية تتمثل في استعادة توازن ميزان المدفوعات وتحرير المبادلات التجارية وتشجيع الصادرات. من خلال إضفاء مرونة تدريجية على نظام الرقابة على الصرف وإدخال إصلاح واسع على نظام سعر الصرف، وبدأت أسواق الصرف تشهد تحريراً تدريجياً. كما تم الإعلان عن قابلية تحويل العملة بالنسبة للعمليات الجارية، إلا أن عملية تحرير الدينار في إطار عمليات حساب رأس المال لم تحرز تقدماً كبيراً، وعليه يبقى تحويل الدينار في هذه الحالة تحويلاً غير تام.

- كما اعتري جمود ظاهر الاقتصاد الجزائري الذي بقي اقتصاداً غير تنافسي.

المراجع والهوامش:

- 1 - Henri Bourguina, Finance internationale après l'Euro et les crises, 4^{ème} edition, presses universitaires de France, Paris, 1999, p.372.
- 2 - Ibid. p.373.
- 3 - Ibid. p.434
- 4- تعتبر العملة الوطنية في هذه الحالة كوحدة حساب ووسيلة دفع.
- 5- تعتبر العملة الوطنية في هذه الحالة كمخزن للقيمة.
- 6- Mustapha Baba-Ahmed, l'Algérie entre splendeurs et pesanteurs, Ed. Marinoor, Alger, 1997, p.179.
- 7- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.178.
- 8- Mohamed Leksaci, économique vers une régulation monétaire de l'économie substitution, comptes en devises, les cahiers de la reforme n°5, p.p.103-107, nationale.
- 9- أجلت قابلية تحويل الدينار بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك.
- 10- صالح نصولي وبيتر كورنيليوس وأندرياس جورجيو، جهد جاد في شمال إفريقيا لجعل العملات قابلة للتحويل، التمويل والتنمية، ديسمبر 1992، ص.45.
- 11- تم استبعاد مفهوم أخطار الصرف، وبالتالي لم يتم التأكيد بشكل كافٍ على حاجة التغطية من أخطار الصرف حتى نهاية الثمانينات، وهذا لأسباب تاريخية متعلقة بنظام ضبط الاقتصاد.
- 12- ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، فيفري 2004، ص.118.